أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

د/ عبد القادر عبد الرحمان
د/ محمد مدياني
جامعة أدرار

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين قيمة الاستثمار السياحي ونسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتحدد نسبة مساهمة القطاع السياحي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة الإنفاق الاستثماري السياحي وحجم العمالة لذات القطاع بنسبة (94%)، وأن تغير قيمة الاستثمار السياحي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بأكثر من أربع وحدات في الأجل الطويل، مما يعني ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الذي قد يشكل بديلاً للثروة النفطية الناضبة يوما ما.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الجزائر.

Abstract :

This paper aims to highlight the impact of tourism investment on economic growth in Algeria. The study concluded that there is a relationship between tourism investment and the contribution of the sector in generating GDP. The contribution of the tourism sector in the structure of the GDP depends on tourism investment expenditure, (94%). The change in tourism investment in one unit leads to an increase in output by more than four units in the long run. This means that attention should be given to this sector, which may be a substitute for the oil wealth that is once dead.

Keywords: tourism investment, economic growth, GDP, Algeria.

مقدمة

تعد السياحة رافد من روافد التنمية الاقتصادية، لما لها من آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات التوظيف، وتحسين ميزان الإيرادات السياحية، ولا أحد ينكر هذا، وقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات القياسية، لذلك فقد قامت العديد من الدول بسن قوانين تنظيمية ومنح تحفيزات للاستثمار في قطاع السياحة، وذلك من أجل تحقيق الهدف المنشود منها.

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم العوامل التي تساهم في تنمية هذا القطاع، وذلك من خلال إنشاء الهياكل السياحية؛ والتي تتمثل في الفنادق والمطاعم وخدمات النقل وتشييد الطرقات، والاتصالات، وكل ما يحتاجه السائح المحلي والأجنبي؛ بمعنى توفير كل عوامل التي تجذب هذا الأخير وتوفير له الراحة.

وقد قامت الجزائر كغيرها من الدول بسن عدة قوانين تنظيمية لقطاع السياحة، ووضع استراتيجية لتأهيل هذا الأخير، ومن أجل زيادة المرافق والمؤسسات الخدماتية السياحية تم منح عدة امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية، وخاصة في المناطق التي تمتلك عدة مؤهلات سياحية، حتى يزيد عدد السياح الوافدين على تلك المناطق؛ كالسياحة الصحراوية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المداخيل بالعملة الصعبة، مما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

تتمثل فرضية الدراسة أن للاستثمار السياحي أثر كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام الناجم عن زيادة مداخيل الإيرادات السياحية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، ومعرفة مقدار مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في الجزائر، وكذا معرفة قيمة الاستثمارات السياحية، وصولا للدور الذي يحدثه هذا الأخير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

- **المنهج المستخدم:**

من أجل الوصول الى أهداف الدراسة؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والذي يتناسب مع هذا الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على برنامج Eviews للوصول لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضع؛ تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسة الآتية:

1- **مدخل نظري للاستثمار السياحي**

يقصد بالاستثمار بصفة عامة توظيف الأموال بقصد الحصول على عائد، لكن إذا تعلق هذا التوظيف بقطاع معين، فيرتبط هذا الاستثمار بذلك القطاع، كحالة الاستثمار الموجه لقطاع السياحة؛ فيسمى بالاستثمار السياحي.

2-1- تعريف الاستثمار السياحي: تعرف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بانه تلبية حاجيات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم الحياة (عيسى خليفي وفرحات سميرة، 2016، ص 128).

كما يعرف أيضاً بانه ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والتنزه والخدمات الإضافية المرتبطة بها(سعيداني رشيد، 2017، ص 06). إذن يقصد بالاستثمار السياحي؛ ذلك الاستثمار الموجه لإقامة الفنادق وأماكن الضيافة واستقبال السياحة، وكل الأماكن أو الخدمات الموجهة لاستقبال السياح بقصد التنزه أو الراحة أو الاستجمام، ويمكن أن يكون هذا الاستثمار وطنياً أو أجنبيا أو عاماً أو خاصاً، وذلك حسب الجهة المستثمرة.

2-2- أنواع الاستثمار السياحي: يغطي الاستثمار السياحي عدة مجالات، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسة لصناعة السياحة، والتي يمكن إجمالها في نوعين، وهما: (عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، 2008، ص 16)

- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية: والتي تعرف بالخدمات السياحية، والاستثمار في الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم

ثلاثة قطاعات خدمية؛ والتي تتمثل في خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية، وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات.

- الاستثمار في مجال الثروة السياحية: ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسة في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في كل من مواقع التراث الثقافي والطبيعي.

2-3- أهمية الاستثمار السياحي: يكتسي الاستثمار السياحي أهمية كبير في اقتصاديات الدول التي تتجه لتنمية قطاع السياحية بما يعود بالمنفعة عليها، ويشير الخبراء إلى أن مشروعات الاستثمار السياحي تعد احد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة، وذلك لان الإنفاق الاستثمار السياحي يعتبر انفاق شديد الفاعلية وقوي التأثير في كل من الناتج المحلي بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة؛ حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري على المشروعات السياحية ليس فقط إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تسهم في خلق المزيد من فرص العمل أيضاً، وتوفير العملة الأجنبية، وهذا ما يعزز ميزان المعاملات الجارية للبلد المعني (مصطفى أحمد السيد مكاوي، 2014، ص 17).

لذلك فان دعم وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار السياحي يساهم بشكل كبير في استقطاب أكبر عدد من السياح سواء كانوا محليين أو أجانب، وهذا ما يجلب العملة الصعبة وزيادة الإنفاق من طرف السياح، وبالتالي زيادة التوظيف، مما يساهم في الأخير إلى زيادة الناتج المحلي الخام؛ لأن هذا الأخير هو عبارة عن جميع ما تم إنتاجه في الدولة خلال السنة.

2-4- الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي بالجزائر: تستفيد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحية بعدة امتيازات يتكفل بها الصندوق المخصص للمساهمة قصد ترقية هذا القطاع؛ والتي تتمثل في: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017)

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء

وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

3- تحليل واقع الاستثمار السياحي بالجزائر

شهدت السنوات الخمسة الأخيرة تطورا في عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالسنوات التي قبلها، ويرجع ذلك للتوجه الكبير للمستثمرين نحو هذا الأخير في ظل التحفيزات المغرية المتاحة لهم.

3-1- مكانة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري:

تشكل السياحة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية؛ لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة في خلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الخام، ولا يتأتى هذا بدون القيام باستثمارات حقيقية تنمي حظيرة هذا القطاع من كل الجوانب، لكن بالرغم من هذه الأهمية لازال الاستثمار السياحي في الجزائر دون المستوى بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، والجدول أدناه يوضح هذا.

جدول رقم (01): حالة الإنجازات للفترة من 2002 إلى 2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	58.42	233667	9.17	46079	15.40
البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك	5900	18.43	226627	8.89	100991	33.76
الصناعة	3445	10.76	1569597	61.62	103660	34.65
الخدمات	2844	8.88	328947	12.91	35147	11.75
الفلاحة	491	1.53	23657	0.92	5139	1.718
الصحة	430	1.34	25711	1.009	4582	1.53
السياحة	195	90.60	135595	5.32	3517	1.17
التجارة	2	0.006	3040	0.119	0	0
المجموع	32004	100	**2546840**	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (03 ديسمبر 2017) ،
http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

من خلال الجدول رقم 01 يظهر لنا مكانة قطاع السياحة من المشاريع المنجزة على المستوى الوطني، والتي بلغت 32004 مشروع استثماري للفترة الممتدة من 2002-2012 وبقيمة مالية 2547 مليار دينار جزائري، وقد بلغت عدد المشاريع الاستثمارية السياحية 195 مشروع بنسبة 0.60% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة، وهي قليلة جدا، في حين بلغت نسبة المشاريع الموجهة للنقل أكثر من نصف المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال نفس الفترة، ثم يليه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة على التوالي بنسبة 18.43% و10.76%.

لكن بالرغم من النسبة الضئيلة التي يمثلها عدد المشاريع الاستثمارية السياحية، إلا ان القيمة المالية لتلك المشاريع كانت تمثل نسبة 5.32% من إجمالي القيمة المالية للمشاريع المنجزة خلال تلك الفترة، وهذا ما يعكس لنا على ضخامة الغلاف المالي المخصص لتلك المشاريع الاستثمارية، وهذا إذا ما قارنه بقطاع النقل الذي كانت قيمته المالية لا تمثل سوى 9.17% في حين كان عدد المشاريع الاستثمارية 18697 مشروع. ونظرا للأهمية الكبيرة

للاستثمارات السياحية ساهم هذا القطاع وبالرغم من قلة عدد المشاريع الاستثمارية في خلق 3517 وظيفة خلال الفترة المذكورة، وذلك بنسبة 1.17% من إجمالي الوظائف المستحدثة خلال نفس الفترة. وقد ارتفعت في سنة 2016 عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة المصرح بها إلى 298 مشروع سياحي على المستوى الوطني، في حين بلغ عدد الاستثمارات الإجمالي 7185 مشروع، والجدول رقم 02 يوضح ذلك.

جدول رقم (02): بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	209	2,91%	67 530	3,67%	3 646	2,22%
البناء	912	12,69%	92 621	5,04%	15 204	9,25%
الصناعة	2 509	34,92%	1 116 955	60,74%	94 134	57,25%
الصحة	142	1,98%	47 525	2,58%	3 981	2,42%
النقل	2 061	28,68%	119 162	6,48%	13 683	8,32%
السياحة	298	4,15%	203 560	11,07%	15 647	9,52%
الخدمات	1 054	14,67%	191 691	10,42%	18 119	11,02%
المجموع	7 185	100%	1 839 045	100%	164 414	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (03 ديسمبر 2017) ، متوفر على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015

يتوقع ان تساهم الاستثمارات السياحية في خلق 15647 وظيفة إذا تم انجاز هذه المشاريع، وهو ما يشكل 9.52% من إجمالي الوظائف، وهي نسبة جيدة اذا ما قورنت بما تم إنجازه خلال سنوات الفترة المذكورة سابقاً. وبالنظر إلى تراكم عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها منذ 2002 إلى 2016، فقد بلغ العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها 63804 مشروع استثماري، حيث بلغت حصة قطاع السياحة 1.60% بـ 1018 مشروع استثماري، والجدول رقم 03 يوضح هذا

جدول رقم (03): بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (03 ديسمبر 2017) ، متوفر على الرابط التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

بتحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 03 والمقارنة مع الجدول رقم 01؛ نستخلص أن عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الفترة 2002-2012 بلغت 32004 مشروع استثماري بنسبة 91% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال نفس الفترة، والذي بلغ 35177، حيث أن 2580 مشروع لم يتم إنجازه، و593 مشروع تم التخلي عنه وهو ما يمثل نسبة 02% من أجمالي المشاريع المصرح بها خلال نفس الفترة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 03 ديسمبر 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements).

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الجدولين؛ بلغ عدد المشاريع المصرح بها من سنة 2013 إلى 2016 حوالي 28627 مشروع استثماري، وهذا يبين لنا الارتفاع المستمر في عدد المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2007 (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 03 ديسمبر 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements) ، ونفس الشيء بالنسبة لعدد الوظائف المستحدثة فهي بدورها شهدت نموا خلال الأربع سنوات. وبالرجوع إلى قطاع السياحة ومن خلال الجدولين المذكورين أعلاه؛ شهد عدد المشاريع المصرح بها خلال الأربع سنوات نموا ضخما بلغ نسبة 422% ليكون عدد المشاريع المصرح بها خلال الأربع سنوات هو 823، منها 298 في سنة 2016، وهذا يعكس لنا على التوجه الحكومي والمتعاملين الاقتصاديين لإعادة هذا القطاع إلى مكانته المفقودة منذ زمن بعيد، ويعزى هذا كذلك إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط ولسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة بقصد التقليل من الإنفاق الحكومي، الأمر الذي وضع المستثمر في حالة فراغ استثماري.

3-2- مكانة الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع السياحة:

تتنوع الاستثمارات في قطاع السياحة ما بين استثمار محلي وأجنبي؛ فالمحلي يمكن ان يكون عام أو خاص، وقد استحوذ القطاع الخاص على الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة من 2002 إلى 2012 والجدول رقم 04 يوضح هذا بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2012 قيمة 1378 مليار دينا جزائري بـ 31632 مشروع استثماري، وهو ما يمثل نسبة 54.12% من إجمالي القيمة المالية للمشاريع المنجزة خلال نفس الفترة، ونسبة 98.85% من إجمالي

المشاريع المنجزة خلال نفس الفترة، ليحل في المرتبة الثانية القطاع العمومي بـ 328 مشروع استثماري بقيمة مالية تساوي 777 مليار دينار جزائري، وفي الأخير يأتي القطاع المختلط بـ 38 مشروع فقط، وقد ساهم هذا الأخير في توفير 3127 وظيفة، فيما ساهم القطاع الخاص بـ 264964 وظيفة؛ أي ما يمثل 88.58%، وهذا ما يدعونا إلى القول ان القطاع الحاص يقود قاطرة التوظيف وإنشاء المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (04): توزيع الاستثمارات المنجزة حسب الحالة القانونية من 2002 إلى 2012

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمةالمالية بالمليون دينار	مناصب الشغل
الخاص	31 638	1 378 385	264 964
العمومي	328	777 220	31 024
مختلط	38	391 235	3 127
المجموع	**32 004**	**2 546 840**	**299 115**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

تعد المشاريع الاستثمارية المقامة من طرف القطاع الخاص تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية، بينما الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع الصناعة والخدمات والبناء والنقل، بينما بقية القطاعات الأخرى فلا يوجد اهتمام كبير بها؛ ويعزى ذلك إلى ان القطاعات المذكورة مربحة في المدى القصير وهذا على حساب بقية القطاعات الأخرى التي أرباحها تأتي على المدى الطويل أو المتوسط. فبالنسبة لقطاع السياحة مثلاً؛ لم يتم إنشاء إلا ثلاثة مشاريع استثمارية خلال هذه الفترة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements).

لكن خلال السنوات الأربع قبل سنة 2012 ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في قطاع السياحة إلى 11 مشروع استثماري، و14 مشروع خلال الفترة 2002-2016 بقيمة مالية تساوي 113.772 مليار دينار جزائري، وبإجمالي وظائف حديثة في نفس القطاع 6309؛ أي ما يمثل5.28 من إجمالي الوظائف المستحدثة خلال نفس الفترة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017، **http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015**).

3-3- أهمية الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري:

تكتسي السياحة دور كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول التي تتوفر على مقومات السياحة وقامت بدعم الاستثمارات في هذا القطاع، لما لهذا الأخير من أهمية في خلق وظائف عمل جديدة، والمساهمة في الناتج المحلي الخام، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. والجزائر باعتبارها تمتلك مقومات سياحية متنوعة تتوزع على كل ربوع الوطن قامت في السنوات الأخيرة بزيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، وذلك من خلال سن العديد من القوانين، ومنح امتيازات وتحفيزات جبائية للمستثمرين في هذا القطاع.

وحسب تقرير مجلس السفر والسياحة العالمي حول الجزائر لسنة 2017؛ بلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في سنة 2016 في توفير 346 الف وظيفة مباشرة و731 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، بعدما كانت تمثل المساهمة المباشرة لهذا القطاع في التوظيف بـ 327.3 وظيفة وإجمالي مساهمة في التوظيف بـ 686.7 الف وظيفة في سنة 2015، وهي مساهمة قليلة جدا، بالمقارنة بمساهمة القطاع في دولتي المغرب ومصر على التوالي لنفس السنة؛ حيث بلغت إجمالي الوظائف المستحدثة من طرف هذا القطاع على التوالي 1.902 مليون وظيفة و1.763 مليون وظيفة(wttc, 2017, p 07) ، كما بلغت نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة الجزائري 3.1% من إجمالي الوظائف في سنة 2016 و 6.5% كمساهمة غير مباشرة، وهذا بعدما كانت تمثل على الترتيب 3% و5.7% في سنة 2015 (wttc, 2016, p 08) وهذا راجع بالأساس إلى زيادة قيمة الاستثمارات في هذا القطاع والتي ارتفعت من 1.6 بليون دولار أمريكي في سنة 2015 إلى 1.8 بليون دولار أمريكي في سنة 2016 (wttc, 2017, p p 07-08).

كما بلغت قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في سنة 2016 قيمة 1230.7 مليار دينا جزائري أو 11.2 بليون دولار أمريكي بعدما كانت تمثل في سنة 2015 قيمة 5.5 بليون دولار أمريكي؛ أي بنسبة 7.4% وبـ 3.6% بمساهمة مباشرة في الناتج المحلي الخام، وهذه النسبة تعتبر أعلى نسبة مسجلة على ممر السنوات المدروسة، وقد كانت مدعومة بزيادة عدد الاستثمارات السياحية التي بلغت بدورها في تلك السنة 196.1 مليار دينار جزائري مسجلة ارتفاع بقيمة 20 مليار دج ونسبة 11.35% عن سنة 2015، وهو ما ساهم في الرفع من قيمة المساهمة في الناتج المحلي الخام بـ 07% وفي التوظيف 6.5%.

شكل رقم (01): تطور الاستثمارات السياحية وإجمالي مساهمة السياحة في GDP والتوظيف من 2005 إلى 2016

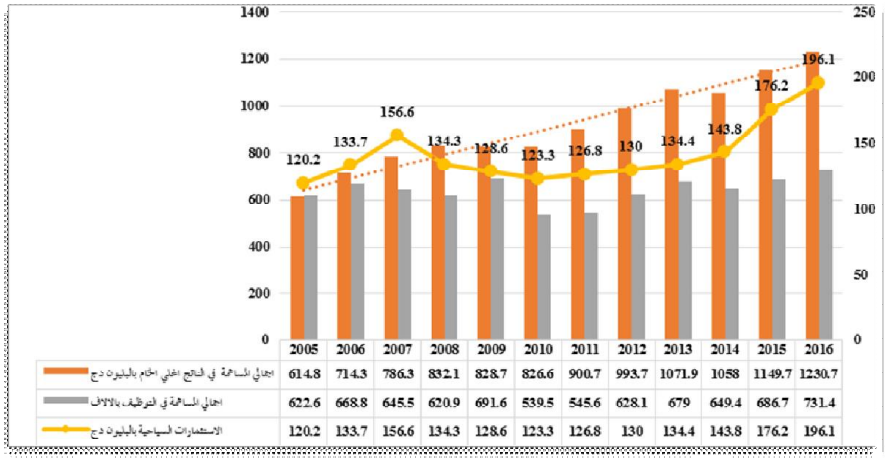

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- World travel & Tourism Council, "travel & tourism economic impact 2011 Algeria", 2011, p 13.
-World travel & Tourism Council, "travel & tourism economic impact 2016 Algeria", 2016, p 13.
-World travel & Tourism Council, "travel & tourism economic impact 2017 Algeria", 2017, p 13.

4- الدراسة القياسية:

ترتكز الدراسة على فكرة أن الاستثمار السياحي يساهم في النمو الاقتصادي. واستناداً إلى دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Cobb Douglas)، بحيث الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يتم تفسيره، برأس المال العام (الاستثمار السياحي) وحجم العمل (مساهمة السياحة في التوظيف). بالنسبة للنموذج الناتج عن دالة كوب دوغلاس، وهو نموذج غير خطي، يجب التعبير عن المتغيرات على شكل لوغاريتمي.

4-1- متغيرات الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية، خلال فترة الدراسة من1990 إلى 2016 كما يلي:

- المتغير التابع: وهو حجم الإنتاج السياحي والمتمثل في إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهي إحصائيات

صادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (The World Travel & Tourism Council).

- المتغيرات المفسرة (المستقلة) وتتمثل في: حجم العمالة المتولدة عن قطاع السياحة ويرمز لها بـ LEMP، ورأس المال (الاستثمار السياحي) ويرمز لها بـLINV؛ والإحصائيات صادرة عن مجلس السفر والسياحة العالمي(WTTC).

4-2- دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك:

تُعتبر المتغيرات الاقتصادية سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، وبالتالي يصعب نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة.

4-2-1- **رسم تطور متغيرات الدراسة:** يمكن تمثيل تطور سلسل متغيرات الدراسة (إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، اليد العاملة في قطاع السياحة والاستثمارات السياحية) في المنحنيات التالية:

الشكل رقم (02): تطور متغيرات الدراسة

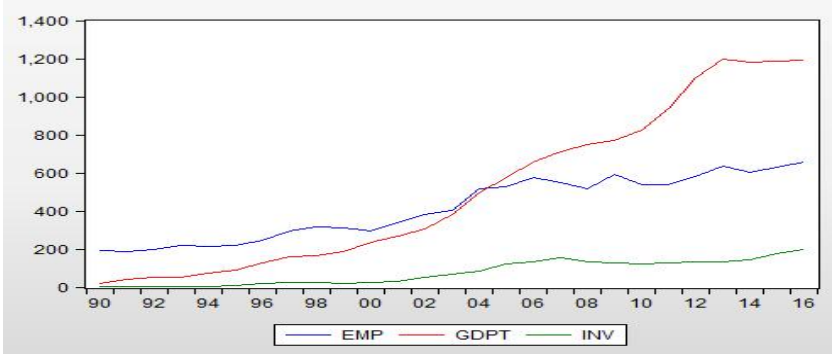

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج EVIEWS 10

من خلال الشكل أعلاه؛ نلاحظ تطور سلسلة إجمالي مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي بالأسعار الحقيقية (GDPT)، مما يوحي أن هناك اتجاه عام متزايد يرسم تطور في الناتج السياحي طوال فترة الدراسة. يترجم هذا التطور المستمر انتعاشا في قطاع السياحة. بالنسبة لتطور حجم اليد العاملة بالقطاع السياحي في الجزائر، نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة؛ إذ وصل عدد النشطين سنة 2016 إلى ما يقارب 660 ألف شخص، وتعود هذه الزيادة أساسا إلى زيادة فرص التوظيف المرتبطة بهذا القطاع.

بالنسبة للاستثمار السياحي، شهد في الإجمال تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016، هذا التزايد يترجم اهتمام الدولة بهذا القطاع، في إطار استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد الوطني.

4-2-2- دراسة الارتباط بين المتغيرات: قبل التطرق إلى دراسة الإستقرارية وبغرض تدعيم المقاربة القياسية؛ لابد من دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة. وتم الحصول على مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة، اعتمادا على مخرجات البرنامج المستخدم (Eviews10)، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة

	GDPT	EMP	INV
GDPT	1	0.978045	0.983046
EMP	0.978045	1	0.975509
INV	0.983046	0.975509	1

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

تشير مصفوفة الارتباط أن كل المتغيرات ترتبط ارتباط طردي قوي فيما بينها؛ إذ يرتبط المتغير التابع **GDPT** ارتباطاً طردياً قوياً مع المتغيرين المفسرين **EMP**، **INV** بالنسب 97.80%، 98.30%، على التوالي. هذه الارتباطات قد تزيد من جودة تقدير النموذج الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة. كما تشير أيضا أن المتغيرين المستقلين مرتبطين بشكل قوي فيما بينها، مما قد يسبب مشكلة الازدواج الخطي.

4-2-3- دراسة الإستقرارية: من خلال الشكل رقم 02 لاحظنا وجود اتجاه عام في كل سلاسل متغيرات الدراسة، فهي تتطور في اتجاه يميل نحو الزيادة؛ أي أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، ومما ينتج عنه عدم ثبات التباين؛ وهذا يؤشر إلى عدم إستقرارية السلاسل. وقد أثبتت العديد من الدراسات القياسية أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، مما ينتج عن نمذجتها مشكلة الانحدار الزائف، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في نمذجة السلاسل الاقتصادية.

فيما يلي سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، باستخدام اختبار ديكي وفولر المطور (Augmented Dickey-Fuller test). وكخطوة أولى، يجب تحديد عدد التأخيرات p التي تعطينا أقل قيم للمعيار (AIC) و(SC)، ثم نقوم

بالاختبار على مختلف النماذج (باتجاه عام وثابت، بثابت، بدون اتجاه عام وبدون ثابت)، وكانت نتائج الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): نتائج إستقرارية سلاسل متغيرات الدراسة من خلال اختبارات ديكي وفولر المطور.

النتيجة	الفروق الاولى					في المستوى				
	نوع السلسلة	اختبار			التأخير	نوع السلسلة	اختبار			التأخير
		$\varphi_1 = 1$	$c = 0$	$b = 0$			$\varphi_1 = 1$	$c = 0$	$b = 0$	
I(1)	/	لا	لا	نعم	2	DS	نعم	لا	نعم	0
I(1)	/	لا	لا	نعم	0	DS	نعم	نعم	نعم	0
I(1)	/	لا	لا	نعم	1	DS	نعم	لا	نعم	0

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن فرضية $\Phi(_1=1)$ مقبولة، وأن كلا من معامل الاتجاه العام التحديدي(trend) والحد الثابت(Intercept) لا يختلفان معنويا عن الصفر، وهذا بالنسبة لكل سلاسل متغيرات الدراسة، إذن لها اتجاه عام عشوائي(DS) وبثابت أو بدون ثابت، ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروق الأولى لها؛ وهو ما يوضحه نفس الجدول، وبالتالي يمكن القول أن السلاسل الثلاث متكاملة من الدرجة الأولى ((1)I).

4-2-4- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL: هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، نذكر منها: اختبار Engle and Granger (1987)، اختبار Johansen (1988-1991)، اختبار Gregory and Hansen (1996)؛ غير أن منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach يتميز بمزايا عديدة منها: يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة الأولى أو متكاملة من درجات مختلفة بينهما (Miloud Lacheheb, 2014, p 402)، كما أنه يعد أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة، واستخدامه يعطي مقدرات غير متحيزة في النموذج طويل المدى (Mounir Belloumi, 2014, p 10).

نقوم باختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 INV_{t-1} + \lambda_3 EMP_{t-1} + \sum_{t=1}^{m} \beta_t \Delta GDP_{i-1} + \sum_{t=0}^{n} \theta_t \Delta INV_{t-1} + \sum_{t=0}^{K} \delta_t EMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تعبر المعلمات $\lambda_1;\lambda_2;\lambda_3$ عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Long run Relationship)، أما $\beta;\theta,\delta$ فتعبر عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل (Short run Relationship). ويشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما تمثل كل من m و n و K فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات، ε_t حد الخطأ العشوائي الذي وسطه يساوي الصفر وتباينه ثابتا، وليس له ارتباط ذاتي عبر الزمن.

بعد ذلك يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود Bounds test حسب إجراء Peasaran and Al (2001) الذي يستند على اختبار F (اختبار Wald)؛ إذ يختبر فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛ أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الآجل.

- فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك

$$H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$$

- الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك

$$H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$$

ويتم اختيار فترة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار Akaike (AIC) أو معيار Shwarz Bayesian Criterion (SC) وفي دراستنا جاء النموذج المختار هو (2.4.0)ARDL. ويوضح الجدول رقم (04) إحصائية F لاختبار الحدود؛ إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة (5.21) أكبر من الحد العلوي للقيمة الجدولية الحرجة (5) عند مستوى المعنوية 1%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين حجم الإنتاج السياحي والاستثمار السياحي وحجم العمالة في القطاع السياحي.

جدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 07/02/18 Time: 19:00
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.216701	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

4-3- تقدير نموذج الأجل الطويل:

بعد وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع وهو حجم الإنتاج السياحي والمتمثل في اجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي والمتغيرات المفسرة (المستقلة) والمتمثلة في حجم العمالة المتولدة عن قطاع السياحة (EMP) ورأس المال (الاستثمار السياحي)INV

جدول رقم (08): مقدرات الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	4.680339	1.676406	2.791889	0.0144
EMP	0.918327	0.717439	1.280007	0.2213
C	-113.1731...	170.144139	-0.665161	0.5168

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح جليا من نتائج التقدير أعلاه أن معلمات النموذج مقبولة اقتصادياً؛ أي أن كل من الاستثمار السياحي وحجم العمالة في القطاع السياحي لهما تأثير إيجابي في حجم مساهمة السياحة في الناتج المحلي في الأجل الطويل. وأيضا نلاحظ معنوية معلمة الاستثمار السياحي حيث أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج السياحي بـ 4.68 وحدة؛ مما يؤكد دور هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تكن معلمة حجم العمالة في القطاع السياحي معنوية إحصائيا.

4-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فنلاحظ من الجدول رقم (05) أن معلمات الاجل القصير جاءت غير متوافقة مع معلمات الاجل الطويل من حيث مستوى المعنوية ومتوافقة من حيث الإشارات وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر.

جدول رقم (09): نتائج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPT(-1))	0.579858	0.109603	5.290529	0.0001
D(INV)	0.492695	0.476385	1.034237	0.3186
D(INV(-1))	0.011812	0.514213	0.022971	0.9820
D(INV(-2))	-2.026467	0.620261	-3.267117	0.0056
D(INV(-3))	-1.813153	0.705052	-2.571659	0.0222
D(EMP)	0.317765	0.154630	2.055008	0.0590
CointEq(-1)	-0.265638	0.053603	-4.955630	0.0002

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كما تشير نتائج التقدير أن معامل تصحيح (0.265-) أخذ إشارة سالبة عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وأن ما نسبته 26.5% من الاختلالات في الناتج السياحي يتم تصحيحها خلال كل سنة. ومن الملاحظ أن تأثير الاستثمار السياحي جاء موجبا وضعيفا وغير معنوي في الأجل القصير على خلاف ما جاء في الأجل الطويل؛ وقد يعود ذلك لضعف الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات في سياسات الحكومة؛ وإن كان حجم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع كبيرا لا يظهر تأثيره في الناتج في الآجال القصيرة لعدم وضوح استراتيجية طويلة المدى.

وللتأكد من صحة النتائج المتوصل اليها وجودة أداء هذا النموذج؛ يمكن اعتماد الاختبارات التالية:

- **اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:** حيث نستخدم اختبار Lagrange Multiplier Test of Residual [Breush-Godfrey] ([BG)، حيث نتائج هذا الاحتبار الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء (Prob.F=0.6113).
- **اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء؛** اذ نستعمل اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

وقدرت إحصائية فيشر لهذا الاختبار بـ 0.94 باحتمال 0.530 مما يدل قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

- تشير إحصائية JB (prob=0.514) الى قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.
- أما عن اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وهو ما يتضح من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الاستثمار السياحي والناتج المحلي.

الشكل رقم (03): منحنى CUSUM of Squares الشكل رقم (04): منحنى CUSUM

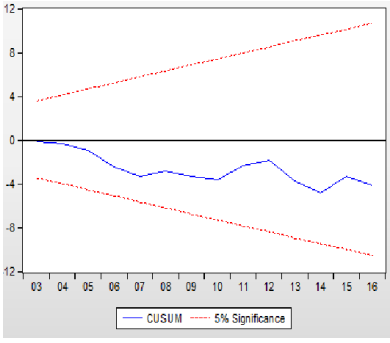

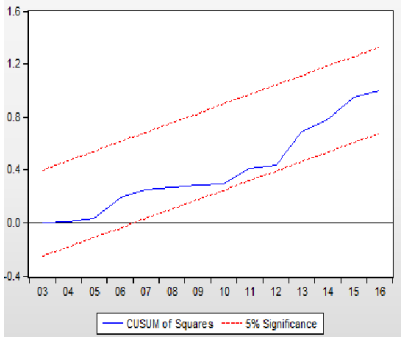

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5- خاتمة:

تعتبر السياحة إحدى البدائل الاقتصادية لزيادة المداخيل والتقليل من الاعتماد على الريع البترولي في الجزائر، ولا يتحقق ذلك؛ إلا بتوفير الحاجيات لضرورية للسياح الوافدين سواء كانوا محليين أو أجانب، وذلك عن طريق توفير بيئة قانونية وجبائية مشجعة لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، مما يساهم في زيادة الطلب على الخدمات السياحية، والذي

يعود بالنفع على الاقتصاد، من خلال المساهمة في التوظيف وزيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة الإيرادات بالعملة الصعبة.

في ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تستفيد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحية بعدة امتيازات جبائية، وهذا من أجل ترقية هذا القطاع.
- تعتبر الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي ضئيلة جدا بالمقارنة مع باقي الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات الأخرى؛ كالزراعة والصناعة والنقل، وغيرها...
- بلغت قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في سنة 2016 قيمة 1230.7 مليار دينا جزائري أو 11.2 بليون دولار أمريكي؛ وهي نسبة جيدة بالمقارنة بالسنوات السابقة، كما شهدت الاستثمارات السياحية بدورها ارتفاعا في تلك السنة، وهو ما ساهم في رفع نسبة مساهمة السياحة في GDP بـ 07%. كما تساهم السياحة في التوظيف؛ لكن بنسبة قليلة بالمقارنة بدول الجوار.
- يساهم الاستثمار السياحي في توفير الإمكانيات المادية التي يحتاجها قطاع السياحة مما يساهم بشكل كبير في جذب المزيد من السياح وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية.
- أثبتت الدراسة صحة العلاقة بين الاستثمار السياحي ومساهمة القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن السياحة كقطاع بديل عن البترول؛ يمكن ان يحرك باقي القطاعات ويحقق نموا اقتصاديا.
- تعتمد نسبة مساهمة القطاع السياحي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري السياحي وحجم العمالة لذات القطاع بنسبة (94%)، وأن تغير الاستثمار السياحي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بأكثر من أربع وحدات في الأجل الطويل.
- ان استعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL يوسع نطاق التحليل ويجعله أكثر واقعية، وهو ما ساعدنا في

تشخيص أهمية الاستثمار السياحي في زيادة نسبة مساهمة القطاع السياحي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومنه زيادة تنويع مصادر الدخل الوطني.

ومن أجل زيادة أهمية الاستثمار السياحي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي نقترح التوصيات التالية:

- زيادة المشاريع الاستثمارية السياحية في المناطق التي تتوفر على مقومات سياحية؛ كمناطق الجنوب والهضاب وغيرها.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع السياحة بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل والعقار السياحي، ومنحها امتيازات جبائية ومالية، ومرافقتها للمساهمة في زيادة المؤسسات الخدماتية لهذا القطاع.
- القيام بعملية الإشهار والتسويق للمنتوج السياحي عبر وسائل الإعلام المختلفة.

6- قائمة المراجع:

- عيسى خليفي، فرحات سميرة، " **أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد السادس، فلسطين، حزيران 2016.
- سعيداني رشيد، " أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، جوان 2017.
- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، آباشي حسين قسيمة، " الاستثمار السياحي في محافظة العلا"، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية، 2008.
- مصطفي أحمد السيد مكاوي، " الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية"، دراسات استراتيجية، العدد 193، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- Miloud Lacheheb : Openness, Financial development and Economic Growth in Algeria : an ARDL Bound Testing Approach, International of Economics, Finance and Management Sciences, 2013.
- Mounir Belloumi : The Relationship Between Trade, FDI and Economic Growth In Tunisia : An Application Autoregressive Distributed Lag Model, Economic Systems, 2014.

- World travel & Tourism Council, “travel & tourism economic impact 2017 Algeria”, 2017.
- World travel & Tourism Council, “travel & tourism economic impact 2016 Algeria”, 2016.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 03 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط"، 27 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises